



في هذا العدد

الافتتاحية

02 مطلوب تحرك عربي فاعل لوقف التدخلات الخارجية

الإمارات اليوم

03 أكاديمية جودة الحياة لإعداد جيل من الرواد

تقارير وتحليلات

04 التعديلات الدستورية مؤشرات خطر ومطبات يقع فيها حزب العدالة والتنمية التركي

05 عودة لا بد منها.. السعودية تعلن استئناف الأنشطة الاقتصادية

06 لماذا تكون العرقيات مهمة في العلاقات الدولية؟!

شؤون اقتصادية

09 الإمارات تتصدر دعم العمل الخليجي الاقتصادي المشترك

من إصدارات المركز

10 الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إنفوغراف

12 أبرز محطات المسار السياسي في ليبيا



مطلوب تحرك عربي فاعل لوقف التدخلات الخارجية

أمام الواقع الذي يعيشه العالم العربي في الوقت الراهن، والذي تداعت فيه الأمم عليه كما تتداعى الأكلة على قصعتها، باتت أمتنا في أشد الحاجة إلى تحرك حقيقي فاعل ومؤثر يوقف حالة النزف المستمر التي تعانيها وتضع حداً للانتهاكات المتواصلة لحرمانها التي بلغت مبلغاً لم تعهده من قبل، فما عادت تراعي حرمة دم ولا أرض ولا تخجل من أن تدس أنفها حتى في أدق تفاصيل شؤونها مستغلة حالة ضعف وفرقة وانشغال بقضايا ثانوية على حساب القضايا المصيرية، وتشتت وضبابية في الرؤية نتيجة عدم وجود بوصلة جامعة وموحدة لاتجاهات التركيز. صحيح أن الحالة الراهنة ليست جديدة على الدول العربية، وأن الكثير من تفاصيلها ليست نتاج فعل ذاتي وإنما هي مخلفات حقبة استعمارية حرصت على تكريس التجزئة والتفتت، ولم تترك وسيلة إلا سخرتها في سبيل أن يظل لدى كل دولة ما يشغلها عن محيطها ويعوق قدرتها على التفاعل معه بالشكل المطلوب، وهي أيضاً إرهابات لما دار من أحداث جسام في العديد من ساحاتها على مدار ما يقارب عقداً من الزمن عبر ما سمي «الربيع العربي»، وأدت إلى إضعاف وتهميش وتحييد قدرات وإمكانات دول عربية كان لها دورها الفاعل في مساندة الأمة والدفاع عن قضاياها، غير أن ما جدّ ويستجدّ من تهديدات وجودية ومخاطر تطلّ برأسها في غير مكان وعلى أكثر من ساحة عربية يجعل التحرك فرض عين، ويتطلب وقفة جادة ومراجعة حقيقية تتجاوز البروتوكول وتقفز على المجاملات وتؤسس لعهد عربي جديد عنوانه تولى الأمة العربية زمام أمورها وعودة قرارها الحاسم والموحد.

اليوم ما عاد مجدداً اتباع الأسلوب ذاته الذي جرى اتباعه على مدى سنوات طويلة والذي كان العرب يكتفون فيه بالحد الأدنى، فكل القضايا المطروحة على طاولتنا مصيرية وتمس الأمن القومي العربي في الصميم، إذ إن ثغورنا في المشرق والمغرب تنتهك وتعرض للاعتداءات المتكررة والاختراق السافر، والطعنات تتوالى علينا في أكثر من خاصرة، والطامعون في ثرواتنا والطامحون إلى الهيمنة علينا في تزايد، وقد كشفوا أوراقتهم ورفعوا ختم السرية عن نواياهم من دون موارد ولا مجاملة ولا وجل من أن يثير ذلك مشاعرنا أو يستفز غضبنا.

في ظل ذلك كله يأتي الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب اليوم لبحث تطورات الأوضاع في ليبيا، كضرورة ملحة من ضرورات التعامل مع الحال الذي ينذر باستمرار الانقسام والاقترال في هذا البلد العربي الذي أنهكته الصراعات واستنزفته الحرب التي لا طائل وراءها ولا مجال لحسمها وحوّلتها إلى ثغرة في الجدار العربي يستغلها الباحثون عن فرص التدخل في الشأن العربي للنفوذ منها واستغلالها بما يخدم أجنداتهم ويحقق مآربهم، وهو اجتماع يجب أن يكون مضمونه لا تقليدياً كما هي طريقة انعقاده؛ بحيث يتمخض عن نتائج وقرارات تتناسب مع مستوى خطورة الظرف ودقته وحساسيته وتثبت أن الدول العربية ما زالت ممسكة بزمام أمورها وقادرة إدارة شؤونها ولا تحتاج إلى وصاية من قريب أو غريب.

في الشأن الليبي كما هو في كل المشكلات على الساحات العربية الأخرى التي ما زالت مضطربة تحتاج الدول العربية إلى صوت الحكمة والعقل مع الأطراف الليبية، وإلى قوة الحسم والحزم مع الأطراف الخارجية، فالأخوة والأشقاء قادرون على التفاهم والتوافق لضمان أمن بلادهم واستقرارها وسيادتها ووحدة أراضيها ومصالح شعبها ولديهم المرجعيات التي يمكنهم الاستناد عليها لحل كل المسائل العالقة بينهم، وهم يستندون إلى محيطهم العربي الأحرص على عودتهم إلى صفه وعلى أن تعود ليبيا بلداً قوياً موحداً فاعلاً ورافداً من روافد العمل العربي الموحد والمشارك.

مطلوب أن يضرب العربي بقوة على الطاولة وأن يقول لكل المتربصين والذين ما زالوا يراهنون على العجز العربي، كفى وهذا حدنا وهذه علاماته للغافلين، ولن نسمح بتجاوزها بعد اليوم فقد بلغ السيل الزبي ووصل السكين إلى العظم.

أكاديمية جودة الحياة لإعداد جيل من الرواد

راعت دولة الإمارات العربية المتحدة على الدوام كل الممارسات التي تؤصل لمعنى السعادة على المستويات كافة، فردياً ومجتمعياً وحتى مؤسسياً، انطلاقاً من قاعدة أساسية، مفادها أن العطاء والإنتاج لا ينفصلان عن إيجاد بيئة سعيدة ومحفزة لأفرادها؛ حيث يعدّ الوصول إلى استثمار العقل وتعزيز الإنتاجية أحد أبرز المستهدفات التي تتطلب تعزيز ثقافة معايير السعادة، وتحفيز الموظفين من خلال تصميم بيئة عمل تستند إلى الجودة والرضا، واستحداث آليات تعزز لديهم الوعي بأدوارهم الفاعلة في تحقيق التقدم والتطور المنشودين.

وترسيخاً لفكر مستدام لجودة الحياة وتطبيقاته في مجالات العمل الحكومي، أطلق البرنامج الوطني للسعادة وجودة الحياة، أول من أمس، الأكاديمية الافتراضية لجودة الحياة في العمل الحكومي، سعياً إلى بناء قدرات الكفاءات الوطنية من موظفي الجهات الحكومية، وإعدادها وتدريبها على أسس وآليات تضمن مبادئ جودة الحياة في الخدمات والبرامج والمبادرات والسياسات التي تعمل عليها، بما يطور الأداء وينعكس إيجابياً على جودة حياة المجتمع، وذلك تنفيذاً لمحاور «الاستراتيجية الوطنية لجودة الحياة 2031» التي اعتُمدت في يونيو عام 2019، وتتضمن إطلاق الأكاديمية لتحقيق الأثر المطلوب في تعزيز جودة الحياة في القطاعات كافة.

الأكاديمية التي تركز على ستة مواضيع، تتضمن المفهوم العام لجودة الحياة في العمل الحكومي والسياسات العامة والخدمات الحكومية وقياس أثر جودة الحياة المستدام والتميز المؤسسي في جودة الحياة والجاهزية للمتغيرات المستقبلية في جودة الحياة، يأتي إطلاقها في سياق توجيهات القيادة الرشيدة في ترسيخ نموذج حكومي ملهم في تعزيز معايير جودة الحياة التي تنعكس على عمل الجهات الحكومية، تجسيداً لرؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في صياغة رؤية ملهمة في الحياة اليومية للموظفين، ترسخ من قيم الدولة وإرثها الثقافي، وتعزز ثقافة الإيثار والعمل ضمن بيئة إيجابية وخلقة، تحول مكان العمل إلى بيئة سعيدة ومتوازنة.

إن تعزيز الروح الإيجابية والسعادة وجودة الحياة لدى فرق العمل داخل المؤسسات الحكومية، الاتحادية والمحلية، يعدّ هدفاً أسمى لدى دولة الإمارات وحكومتها، لما لذلك من أهمية قصوى في تجسيد الفكر والسلوك القائم على التعاون والتنسيق والشراكة، ووسيلة لاستكشاف مواطن القوة لدى المتميزين من الموظفين، وتقوية مشاعر التفاؤل والإيجابية والتمسك بقيم الاحترام والنزاهة لديهم، ما ينعكس على توطيد العلاقات بينهم داخل بيئة العمل وخارجها، ويسهل انفتاحهم واندماجهم مع المؤسسة التي يعملون فيها، الأمر الذي يؤثر إيجابياً في تعاطيهم مع العملاء والمراجعين وكل رواد المؤسسة الذين يأتونها للحصول على خدمات مميزة ويسيرة، لا يمكن لها أن تتحقق إلا بدعم التطور الشخصي والمهني للموظفين، وتحرير طاقاتهم الكامنة وتأهيلهم وتدريبهم على التعامل بشكل علمي ومدروس مع التغيرات والتحديات.

إن إطلاق أكاديمية جودة الحياة، يأتي في وقت تتعامل فيه الدول والحكومات مع أزمة عالمية تتجسد بوباء كورونا المستجد، والذي يتطلب مهارات ومعارف مضاعفة، يجب توافرها لدى الموظفين لأجل تعزيز جودة الحياة في أوقات الأزمات والطوارئ، التي تترافق جنباً إلى جنب مع دور الدولة الفاعل في تبني مبادرات نوعيّة تعزز جودة الحياة على نطاق واسع، لارتباط ذلك بمستوى ثقة الأفراد والمجتمعات بالحكومة، التي تتحقق بتفعيل ممارسات الشفافية والنزاهة والحوكمة، وتعزيز معايير المرونة والكفاءة، حيث أكدت عهود الرومي، وزيرة الدولة للسعادة وجودة الحياة، المديرية العامة لمكتب رئاسة مجلس الوزراء، أن الأكاديمية هدفها تأهيل جيل متكامل من رواد جودة الحياة، بالتعاون مع أفضل الخبراء في العالم، لدعم عمل الجهات الحكومية وتعزيز أدائها في تحقيق جودة الحياة الشاملة.

التعديلات الدستورية مؤشرات خطر ومطبات يقع فيها حزب العدالة والتنمية التركي

منذ فشل محاولة الانقلاب عليه في صيف عام 2016، أدخل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تغييرات كبيرة على استراتيجيته في حكم البلاد، وتعديلات جوهرية أو تكاد تكون شاملة على خطته كافة وعلى طريقة تعامله مع الملفات الداخلية والخارجية، ساعياً من وراء كل هذه التغييرات إلى تثبيت أركان سلطته وإغلاق الطريق أمام كل حالم بتعديلها أو تهديدها.

فأردوغان المسكون كما غيره الكثير إن لم يكن معظم الساسة المدنيين الأتراك وخصوصاً أولئك القادمين من خلفيات دينية أو أيديولوجيات اجتماعية، بالخوف من العسكر الذين دأبوا على مدى التاريخ التركي على الحديث عن الانقلاب على السلطة المدنية وإقصائها والتنكيل بمرورها تحت ذرائع شتى يأتي على رأسها المحافظة على علمانية الدولة والتمسك بمبادئ مؤسس تركيا الحديثة «مصطفى كمال أتاتورك»، سعى بعد أن تمكن من استيعاب الصدمة واستعادة زمام المبادرة والإمساك مجدداً بمقاليد الأمور، إلى تكريس سلطته وإحكام هيمنته على كل مفاصل القرار السياسي التركي حتى لو كان ذلك على حساب الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية التي كانت السبب وراء وصوله إلى السلطة واعتلائه المنصب الأرفع في الجمهورية.

وعلى الرغم من أن جميع الأطياف والأحزاب السياسية في تركيا بما في ذلك حزب الشعب الجمهوري، المنافس العلماني الرئيسي، وكذلك الأحزاب الموالية والمؤيدة للأكراد، قد رفضت جميعها الانقلاب واعتبرته غير شرعي وأنه يضر بتركيا وبمستقبلها، وأيدت عودة الحكومة المنتخبة ديمقراطياً وفور الإعلان عن الانقلاب، فإن أردوغان وحزب العدالة والتنمية عملاً ولا يزالان على إقصاء كل تلك الأحزاب وتهميشها وتقليل فرص مشاركتها السياسية إلى أدنى الحدود الممكنة، وذلك من خلال هيمنته على البرلمان وإدخاله العديد من التعديلات الدستورية والقانونية التي تضمن له سلطة شبه مطلقة وأقرب ما تكون إلى حكم الفرد في إدارة شؤون البلاد وصناعة سياساتها.

التعديل الدستوري الأخير الذي سعى إليه أردوغان بكل ما أوتي من قوة وتمكن من تحقيقه عام 2017 والذي تضمن توسيعاً كبيراً لصلاحيات الرئيس وحول نظام الحكم في تركيا من نظام برلماني إلى رئاسي كان بمنزلة نقطة تحول مهمة وأساسية في مسار العلاقة بين حزب العدالة والتنمية الحاكم وبين الكثير من الأحزاب السياسية التركية الأخرى التي رأت في هذا التعديل خروجاً عن قواعد اللعبة المتفق عليها والسائدة منذ ما يزيد على 94 عاماً، ونهجاً مختلفاً يحاول تجميع خيوط السلطة بيد شخص واحد، كما شكّل مفترق طرق بين أردوغان

فأردوغان المسكون كما غيره الكثير إن لم يكن معظم الساسة المدنيين الأتراك وخصوصاً أولئك القادمين من خلفيات دينية أو أيديولوجيات اجتماعية، بالخوف من العسكر الذين دأبوا على مدى التاريخ التركي على الحديث عن الانقلاب على السلطة المدنية وإقصائها والتنكيل بمرورها تحت ذرائع شتى يأتي على رأسها المحافظة على علمانية الدولة والتمسك بمبادئ مؤسس تركيا الحديثة «مصطفى كمال أتاتورك»، سعى بعد أن تمكن من استيعاب الصدمة واستعادة زمام المبادرة والإمساك مجدداً بمقاليد الأمور، إلى تكريس سلطته وإحكام هيمنته على كل مفاصل القرار السياسي التركي حتى لو كان ذلك على حساب الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية التي كانت السبب وراء وصوله إلى السلطة واعتلائه المنصب الأرفع في الجمهورية.

والتنمية، هو الانشقاقات المتوالية لشخصيات مهمة وقيادات أساسية بل وشخصيات مؤسسة في الحزب، ما يدل على حالة من التملل في صفوف كوادره إزاء السياسات والممارسات الفردية، التي بدأت من عبدالله غول الذي كان بمثابة الشريك الأول لأردوغان في مرحلتي التأسيس والوصول إلى السلطة، تلاه علي باباجان، وأخيراً أحمد داوود أوغلو السياسي المتوازن والمحنك الذي يحظى باحترام كبير في الأوساط السياسية والشعبية التركية، والذي أسس حزباً جديداً باسم «المستقبل» ليشكل أحد المنافسين الرئيسيين الذين يهددون سيطرة حزب العدالة والتنمية.

المساعي التي تبذلها الحكومة التركية حالياً لإعادة النظر في القانون الخاص بتشكيل تحالفات سياسية ونسبة الحد الأدنى لتشكيل كتل نيابية في البرلمان، وتطبيق المنطقة الانتخابية الضيقة، والتي تشترط على كل حزب يريد التحالف مع الأحزاب الأخرى الحصول على 5% من إجمالي الأصوات، والتي سيسعى إلى تمريرها في البرلمان تستهدف التضييق على حزب أوغلو وحرمانه من تشكيل كتلة نيابية في البرلمان التركي تكون نداءً حقيقياً لكتلة «العدالة والتنمية» وهي خطوة ستكون بالغة الضرر على الحياة السياسية التركية، وانتكاسة للديمقراطية، ليس على أحزاب المعارضة فقط، بل على الحزب الحاكم نفسه الذي قد يدفع ثمنها تراجعاً كبيراً في شعبيته وفي مستوى الثقة به وبأدائه.



عودة لا بد منها.. السعودية تعلن استئناف الأنشطة الاقتصادية

يتفق متخصصون على أن إطالة أمد إجراءات احتواء وباء كورونا المستجد، وما رافقها من إغلاق للأنشطة الاقتصادية الحيوية، كان لها أثر بالغ في تراجع الإيرادات وتزايد عجز الموازنات العامة للدول، ومخاطر تتعلق بفقدان الوظائف وتراجع حجم النمو الوطني والعالمي على حدٍ سواء.



السعودية سيتعافى خلال الربع الأول من 2021، فيما اتفق 28% منهم على تباطؤ الأعمال والمشاريع و41% على أن مبيعات المنشآت ستنخفض، وأشار 54% منهم إلى أنهم سيقومون بخفض النفقات، فيما 40% منهم يعتقدون أن القطاع في خطر. كما أشار تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي حول الاستقرار المالي لعام 2020، صدر في نهاية مايو الماضي، إلى أنه لا يمكن فصل الاقتصاد السعودي عن الأحداث الاقتصادية العالمية، حيث توقع التقرير أن الأثر السلبي للجائحة على الاقتصاد العالمي سيطلق اقتصاد المملكة، واصفاً الوضع المالي الكلي فيها بالمستقر، إذ لم يزل «الاحتياطي العام للحكومة في مستوى عالٍ»، وما زالت نسبة الدين إلى الناتج المحلي متدنية مقارنة بدول مجموعة العشرين الأخرى، ما يعكس وجود حيز مالي مستدام واحتياطيات مرتفعة، وإجراءات مالية واحترازية، يسمح لها بالحصول على تمويل إضافي للميزانية، ويخفف المخاطر الاقتصادية الناشئة عن الجائحة.

إن التحديات التي ألقاها «كورونا» في وجه الاقتصاد العالمي بالمجمل، والاقتضادات الوطنية للدول، وضعت صانع القرار السعودي أمام تحديات تتعلق بمدى استمرار قيود التباعد الاجتماعي، وأمد الحزم التحفيزية وإجراءات التقشف، التي ستسهم في التخفيف من تباطؤ الاقتصاد، لكنها ستؤثر على المدى المتوسط والبعيد في حجم النمو وستزيد من أعباء الإنفاق، وترفع من عجز الموازنة وقيمة الدين العام وتقلل من حجم الإيرادات، الأمر الذي استوجب رفع إجراءات الحظر، والتوجه نحو دعم الاقتصاد من خلال إعادة التوازن لقطاعات الأعمال والتجارة، بعد فترة توقف شبه كاملة أثرت في السياحة والمقاولات والأغذية والمطاعم وغيرها، وذلك بعودة حذرة تراعي التقيد بالضوابط والاشتراطات الصحية اللازمة.

المملكة العربية السعودية، صاحبة أكبر اقتصاد عربي، التي اتخذت إجراءات مشددة ودقيقة في سبيل احتواء جائحة كورونا، قررت مؤخراً رفع حظر التجول بدءاً من يوم الأحد الماضي، والسماح باستئناف جميع الأنشطة التجارية والاقتصادية، مع الاستمرار في تعليق العمرة والرحلات الدولية والدخول والخروج عبر الحدود البرية والبحرية. هذه القرارات تبدو الآن منطقية ومطلوبة إذا ما تم النظر إلى المسألة بعين اقتصادية تحصي الفوائد والأضرار؛ حيث تعرض الاقتصاد السعودي إلى تراجع من جراء توقف حركة الإنتاج والبيع، حاله باقي اقتصادات الدول، متأثراً بتداعيات جائحة (كوفيد-19) وتراجع أسعار النفط العالمية.

العودة المحفوفة بالحذر والالتزام الكامل بالإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية، جاءت على إثر استشعار السلطات المختصة بالمملكة بمسؤوليتها عن حماية الأعمال من أي تداعيات إضافية نتيجة تعطل عجلة الاقتصاد لما يزيد على الثلاثة أشهر، من دون التنازل عن التلويح بإيقاع العقوبات على الأفراد والمنشآت المخالفة للقرارات والتعليمات المتعلقة بإجراءات الحد من انتشار الفيروس، وخاصة في ظل احتمالية بوجود موجة ثانية للجائحة ستجتاح العالم. إن عودة الحياة إلى طبيعتها في السعودية جاءت ضمن مراحل متسلسلة من مسيرة مواجهة فيروس كورونا؛ حيث اتخذت المملكة، ودول خليجية عدّة قرار تقليص قيود الإغلاق نظراً إلى أن دولاً عدّة، وخاصة في القارة الأوروبية، بدأت تدرك ضرورة تلافي حجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن قرارات حظر الأعمال والتنقلات للحدّ من انتشار الفيروس الذي يبدو بأن زواله لن يكون قريباً، معوّلة على إسهام الناس في محاربة كورونا عبر وعيهم والتزامهم بإجراءات الوقاية والسلامة.

وبالعودة إلى بعض التداعيات الاقتصادية التي خلفها كورونا على الاقتصاد السعودي، أشار معهد التمويل الدولي إلى أن الناتج المحلي الحقيقي للسعودية، قد ينكمش 4%، وأن العجز سينمو إلى 13% خلال عام 2020. ووفقاً لاستطلاع رأي أجرته شركة «DRC» السعودية المتخصصة في أبحاث السوق وتحليل البيانات في مايو الماضي، فإن 86% من رواد الأعمال وصناديق الاستثمار عبروا عن قلقهم حيال تأثير الفيروس على الاقتصاد السعودي، كما أفاد 66% من أفراد العينة أن الاقتصاد

لماذا تكون العرقيات مهمة في العلاقات الدولية؟!

تناول كيليوجيل زفوجو، مؤسسة ومديرة مختبر العدالة الدولية في كلية «وليام آند ماري»، وميريديث لوكين، أستاذة مساعدة في العلوم السياسية بجامعة ماساتشوستس، في تقريرهما في مجلة «فورين بوليسي» مسألة العرق وتأثيرها في العلاقات الدولية.



ربما تكون النظرية البنائية، التي أتت لتتعم الاتجاهات «الثلاثة الأكثر شعبية»، في أفضل وضع للتعامل مع العرق والعنصرية. ويرفض أصحاب النظرية البنائية حالة الفوضى ويصرون على أن الفوضى والأمن وغيرها من المخاوف مبنية اجتماعياً بناءً على الأفكار والتاريخ والخبرات المشتركة.

وبرغم هيمنة «الاتجاهات الثلاثة الأكثر شعبية» في الدراسة الحديثة للعلاقات الدولية، فإن العديد من الحجج التي تطرحها، مثل ميزان القوى، لا تدعمها أدلة خارج أوروبا الحديثة. وتأمل نظرية السلام الديمقراطي، التي تطرح افتراضين رئيسيين: أن فرصة خوض الأنظمة الديمقراطية للحرب أقل من الأنظمة غير الديمقراطية، وأن احتمالات اندلاع حرب بين الأنظمة الديمقراطية ضئيلة؛ لكن التاريخ يثبت أن الأنظمة الديمقراطية لم تكن في الواقع أقل عرضة لخوض الحروب، إذا نظرت إلى غزواتها الاستعمارية. وفي الوقت نفسه، في مناطق مثل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، شهدت الدول الديمقراطية صراعات داخلية أكثر من أقرانها الأقل ديمقراطية. ومع ذلك، فإن القادة في الغرب قد تذرعوا بنظرية السلام الديمقراطي لتبرير غزو دول أقل ديمقراطية واحتلالها، ويقل بها عدد أصحاب البشرة البيضاء.

ويعدُّ هذا عنصراً أساسياً في الإقصاء العرقي للعلاقات الدولية؛ فنظام الدولة التي تسعى العلاقات الدولية إلى

تغلب الهيمنة الغربية والامتيازات الممنوحة لذوي البشرة البيضاء على المشهد وحن الوقت لتغيير ذلك. العرق ليس منظوراً للعلاقات الدولية، وإنما سمة تنظيمية رئيسية للسياسات العالمية؛ فقد أدت العنصرية المعادية لليابان إلى انخراط الولايات المتحدة واستمرارها في الحرب العالمية الثانية، وأثرت المشاعر المعادية لآسيا في تطوير منظمة حلف شمال الأطلسي وإنشائها. وخلال الحرب الباردة، ارتبطت العنصرية ومعاداة الشيوعية ارتباطاً وثيقاً باستراتيجية الاحتواء التي حددت نهج واشنطن تجاه إفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية.

ولننظر إلى النظريات الثلاث «الأكثر شعبية»؛ الواقعية والليبرالية والبنائية، وهذه الأطر السائدة لفهم السياسات العالمية مبنية على أسس فكرية عرقية وعنصرية تحد من القدرة على الإجابة عن أسئلة مهمة حول الأمن الدولي والتنظيم. إن مفاهيم أساسية، مثل الفوضى والتسلسل الهرمي، هي مفاهيم ذات أبعاد عرقية؛ وهي متجذرة في الخطابات التي تركز على أوروبا والغرب وتحابها، وهذه المفاهيم تزيد بصورة ضمنية وصريحة الأفكار «المتطورة» ضد «غير المطورة»، و«الحديثة» ضد «البدائية»، و«المتحضرة» ضد «غير المتحضرة»، واستخدامها عنصري؛ إذ تُستخدم هذه الثنائيات المُختَرعة لتسويغ القهر والاستغلال في جميع أنحاء العالم.

وفي حين قامت الواقعية والليبرالية على المركزية الأوروبية واستخدامها لتبرير الإمبريالية البيضاء، لم يُعترف بهذه الحقيقة على نطاق واسع. وعلى سبيل المثال، وفقاً لأصحاب النظرية الواقعية الجديدة، يوجد «توازن قوة» بين «القوى العظمى»، ومعظم هذه القوى دول ذات أغلبية بيضاء، وهي تجلس على قمة التسلسل الهرمي، مع وجود قوى صغيرة أقل مرتبة منها.

الذين انتقدوا النزعة التجارية الأوروبية. وفي عام 1919، تغير اسم المجلة لتصبح «مجلة العلاقات الدولية» من دون تغييرات جوهرية، وفي عام 1922، حل محلها مجلة «فورين أفيرز».

شهد منتصف القرن العشرين بعض التحوُّل الفكري في العلاقات الدولية وفي السياسة الخارجية؛ إذ وضع الباحثون في العلاقات الدولية من أصحاب البشرة السوداء، تقليداً نظرياً قوياً يقاوم الامتيازات الممنوحة لذوي البشرة البيضاء في الإمبراطوريات الأمريكية والأوروبية، وأدت

الثورات المعادية للاستعمار في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي إلى مصاعب في تحقيق الوعد ببناء إمبراطورية على الأطر الواقعية ومثالية التعاون الأبوي الذي يعد ركناً ركيناً من الفكر الليبرالي.

بيد أنه لا يمكن للمرء أن يفهم السياسات العالمية بينما يتجاهل العرق والعنصرية، كما أن الكتب المدرسية التي تهمل العبودية

التاريخية والحديثة عند شرح التنمية والعولمة تخفي حقائق بناء الدولة وتنكر الأضرار التي ارتكبت في إطار هذه العملية. وبالمثل، غالباً ما تتجاهل دراسات التجارة وتسوية النزاعات جذور التحكيم الحديثة العميقة في تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وغالباً ما يضع هذا التاريخ في تحليلات المكاسب والخسائر خلال المفاوضات. إن العرق والعنصرية في ممارسات الحكم السياسي التاريخية لا ينفصلان عن الدراسة والتطبيق الحديث للعلاقات الدولية؛ ويستمر العرق في تشكيل تصورات التهديد الدولية والمحلية وما يترتب على ذلك من سياسة خارجية؛ وتحديد الاستجابات الدولية للمهاجرين واللاجئين؛ وتحقيق الاستقرار الصحي والبيئي.

ونظراً إلى أن حقل العلاقات الدولية السائد لا يأخذ العرق أو العنصرية على محمل الجد، فإنه أيضاً لا يولي التنوع والاندماج الاهتمام اللازم. ففي الولايات المتحدة،

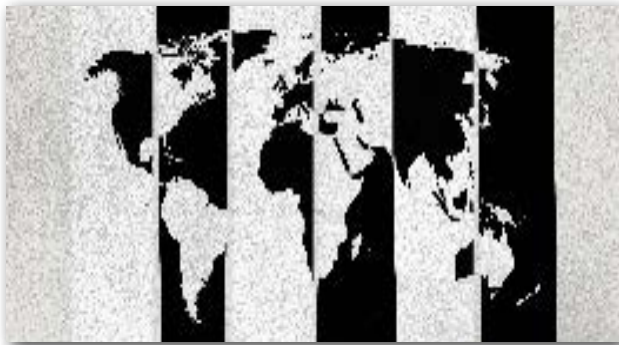
توضيحه ينشأ عن معاهدة سلام ويستفاليا في عام 1648، التي وضعت حداً لحرب الثلاثين عاماً وأرست المبادئ الأوروبية للدولة والسيادة، وهي مبادئ ثابتة في ميثاق الأمم المتحدة - أساس الحكم العالمي منذ عام 1945. لكن الدول غير الأوروبية لم تتبنَّ طوعاً الفهم الأوروبي للدولة والسيادة، كما يتخيل الباحثون في العلاقات الدولية في كثير من الأحيان. بدلاً من ذلك، قسمت أوروبا، اعتماداً على معاهدة ويستفاليا، العالم بين الدول الحديثة «المتحضرة» وغزت تلك التي لا تعتقد أنها تنتمي إلى النظام الدولي.

والأهم أن العلاقات الدولية لم تتجاهل العرق دائماً؛ ففي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، استدعت النصوص التأسيسية العرق باعتباره العمود الفقري الذي يجمع بين الإدارة الاستعمارية والحرب، وطغى الإيمان بالتميز البيولوجي والاجتماعي لذوي البشرة البيضاء. وقد وصف بول سامويل رينش، مؤسس

العلاقات الدولية الحديثة والسياسة الخارجية، القرن العشرين بأنه «عصر الإمبريالية الوطنية»، وخلص إلى أن الدول «تسعى إلى زيادة مواردها... من خلال استيعاب أو استغلال المناطق غير المتطورة والأعراق المتدنية»، لكنه أكد أن هذا «لا يتعارض مع احترام الجنسيات الأخرى» لأن الدول تتجنب ممارسة السيطرة على «الدول المتحضرة للغاية».

بدأ اهتمام المفكرين بالعرق في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في المجالات الأكاديمية والمؤسسات البحثية؛ فعلى سبيل المثال، قدمت مجلة «تطور العرق» - أول مجلة أكاديمية متخصصة في العلاقات الدولية، التي تأسست عام 1910 - أطروحات عنصرية متقدمة تضمنت مواضيع مثل عدم قدرة «الأعراق الأصلية» على تطوير الدول من دون الاستعمار. ومع ذلك، تضمنت صفحات المجلة أيضاً انتقادات حادة من العلماء





تعكس بالضرورة أسلوبهم الخاص في دراسة العلاقات الدولية؛ ففي الاستطلاع ذاته، أفاد 26 بالمئة من الأساتذة أنهم لا يستخدمون التحليل النمطي؛ ما يجعل النماذج موضع شك وريبة باعتبارها أطرًا رئيسية، لا استثنائية. يجب أن يركز الباحثون في مجال العلاقات الدولية جهودهم على ثلاث مبادرات من أجل المساعدة في حل هذه المشكلات:

أولاً، ينبغي للقائمين على تدريس العلاقات الدولية تناول قضايا العرق والعنصرية وأن يعترفوا بجدوى المقاربات النقدية. وهذا يعني دمج الأعمال البحثية بشأن العرق في مساقات البكالوريوس والدراسات العليا، وعدم الاكتفاء بتخصيص «أسبوع دراسي للعرق» في نهاية الفصل الدراسي فحسب.

ويمكن أيضاً تنظيم مساقات تمهيدية حول قضايا مثل: الصراع بين الدول، وحقوق الإنسان، والسياسات البيئية، من أجل إتاحة فرصة أكبر للطلاب غير البيض في الحصول على المنح الدراسية. ثانياً، يجب على الجامعات تحسين التمثيل بين الباحثين وزيادة التنوع في التوجهات الفكرية، ويجب أن تستهدف برامج العلاقات الدولية توظيف وتدريب واستبقاء الخريجين وأعضاء هيئة التدريس الذين يمكنهم تقديم وجهات نظر جديدة ودفع عجلة الابتكار. ثالثاً، يجب أن تصبح النقابات المهنية للعلاقات الدولية أكثر شمولاً، ولعل إحدى الخطوات العملية لذلك تتمثل في تضمين جمعية الدراسات الدولية ومراكز العلاقات الدولية الأخرى لأقسام متخصصة في العرق.

إنها خطوات واضحة وممكنة، ويجب أن يكون لدى أولئك الذين في مواقع السلطة والنفوذ الإرادة لتنفيذها.

تبلغ نسبة الباحثين من ذوي البشرة السوداء أو ذوي الأصول اللاتينية 8 في المئة فقط، مقارنة بـ 12 في المئة في السياسة المقارنة و14 في المئة في السياسة الأمريكية، وذلك على الرغم من حقيقة أن القضايا التي يدرسها الباحثون في العلاقات الدولية، مثل الحرب والهجرة وحقوق الإنسان والتنمية وتغير المناخ، لها تأثير غير متناسب على ذوي البشرة السوداء والسكان الأصليين.

توجد أسباب عدة لهذا الخلل. أولاً، ثمة توجه شائع بين الباحثين ذوي البشرة البيضاء إلى افتراض أن الباحثين ذوي البشرة السوداء يدرسون العرق وسياسات الهوية في الولايات المتحدة، وبرغم أن الباحثين ذوي البشرة السوداء يعملون في هذه المجالات، فإنه لا يوجد منطقتي عقلي لتوقع قيامهم جميعاً بذلك، لأن هذا التوجه ينقل إلى الباحثين في العلاقات الدولية ذوي البشرة السوداء فكرة أنهم غير مرحب بهم.

ولا توفر جمعية الدراسات الدولية، وهي الجمعية المهنية الرئيسية للباحثين والمشتغلين بالعلاقات الدولية، قسماً للبحوث أو المؤتمرات حول العرق، ولا يشير أي من أقسامها إلى العرق، في حين أن الجمعية لديها العديد من التكتلات المتعلقة بالهوية، بما في ذلك تكتل النساء للدراسات الدولية، ولا يوجد تكتل للباحثين ذوي البشرة السوداء الذين يعانون العنصرية العلنية داخل تلك الجمعية والجمعيات المهنية الأخرى. وفي عام 2018، وصفت ميج جوليفورد تجربتها بوصفها باحثة ذات بشرة سوداء في مؤتمر تابع لجمعية الدراسات الدولية، حيث ظنّ ثلاثة مشاركين أنها كانت موظفة في الفندق، وسألها أحدهم: متى ستحضر المزيد من الطعام؟

في استطلاع لرأي أساتذة العلاقات الدولية أجري في عام 2014، أفاد ما يقرب من 40 في المئة منهم عن تنظيم دوراتهم من خلال النماذج التقليدية لدراسات العلاقات الدولية، وبما أن الرجال ذوي البشرة البيضاء يسيطرون على الكثير من العمل النمطي ويسترشدون بالمركزية الأوروبية، فإن النساء والأشخاص غير البيض، وكذلك قضايا العرق والعنصرية لا تأخذ حقها في المناهج الدراسية. ومن المثير للاهتمام أن تنظيم الأساتذة لدوراتهم لا

الإمارات تصدر دعم العمل الخليجي الاقتصادي المشترك



«بلغ عدد العاملين الخليجين في القطاع الخاص الإماراتي 6.344 عامل، فيما بلغ إجمالي عدد الخليجين المستفيدين من التقاعد في الإمارات 8.803 مستفيد».

تستحوذ دولة الإمارات العربية المتحدة على المركز الأول في دعم العمل الاقتصادي الخليجي المشترك وتطبيق قرارات السوق الخليجية المشتركة، بحسب وزارة المالية، التي أشارت إلى أن الدولة تصدر في 7 قطاعات دعماً للتكامل الاقتصادي. وقالت الوزارة في تقرير، أمس، إن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، تعد دراسة لرسم خريطة طريق تحقق التكامل الاقتصادي الخليجي بحلول 2025. وبينت الوزارة أن القطاعات التي تفوقت فيها الدولة خليجياً تتضمن قيمة الاستثمارات الخليجية في الإمارات، التي ارتفعت إلى 41.025 مليار درهم، فيما بلغت قيمة الصفقات العقارية للخليجين في دولة الإمارات 1.294.2 مليار درهم. ونوهت بأن أعداد التراخيص الممنوحة للخليجين لممارسة الأنشطة الاقتصادية على أرض الدولة بلغت 27.364 رخصة. وتابعت:

محللون يتوقعون أن تبقى مصر أسعار الفائدة مستقرة برغم انخفاض التضخم

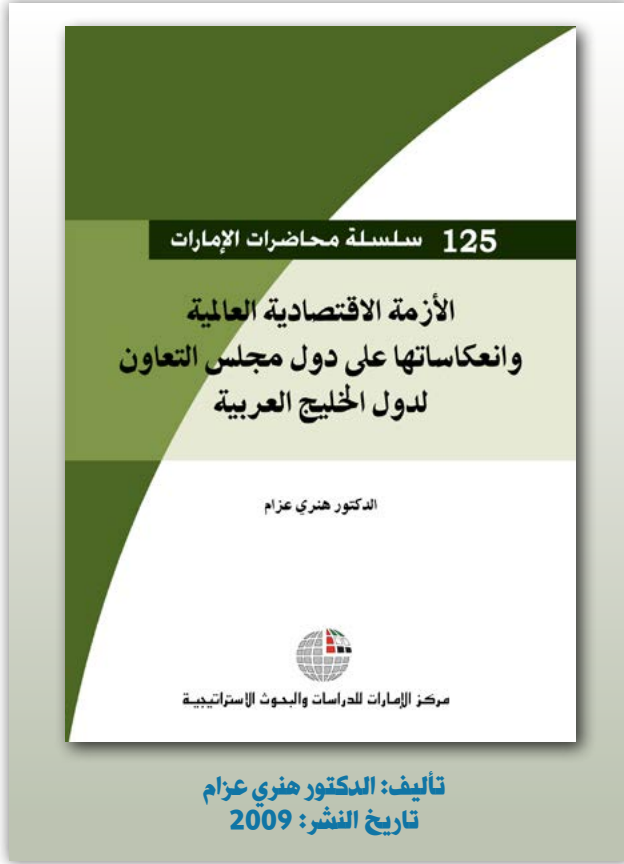


أظهر استطلاع للرأي أجرته «رويترز» أنه من المتوقع أن يبقى البنك المركزي المصري أسعار الفائدة الرئيسية مستقرة في اجتماعه هذا الأسبوع على الرغم من انخفاض التضخم في مايو واستمرار الألم الاقتصادي الناجم عن فيروس كورونا. وتوقع كل المحللين السبعة عشر الذين شملهم الاستطلاع، عدا واحد، أن البنك المركزي سيُبقى أسعار الفائدة بدون تغيير في اجتماع لجنته للسياسة النقدية يوم الخميس. وتكهن المحلل صاحب الرأي المخالف بخفض للفائدة قدره 100 نقطة أساس. ويبلغ سعر فائدة الإقراض ليلية واحدة حالياً 10.25% بينما تبلغ فائدة الإيداع ليلية واحدة 9.25%، وهي أدنى المعدلات منذ أوائل 2016 قبل أن تشرع مصر في تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي مدته ثلاث سنوات بدعم من صندوق النقد الدولي. وقال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إن التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن المصرية تباطأ إلى 4.7% في مايو من 5.9% في إبريل. وهبط التضخم الأساسي، الذي يستثنى أسعار السلع الشديدة التقلب مثل الغذاء، إلى 1.5% على أساس سنوي في مايو من 2.5% في إبريل، وفقاً لبيانات البنك المركزي.

أسعار النفط تصعد أكثر من 2% بدعم من تقلص الإمدادات وتخفيف الإغلاقات

قفزت أسعار النفط أكثر من 2%، أمس الاثنين، بدعم من تقلص إمدادات الخام من منتجين رئيسيين، بينما يستمر تخفيف إجراءات العزل العام المرتبطة بفيروس كورونا على الرغم من زيادة قياسية في حالات الإصابة حول العالم. وأنهت عقود خام برنت القياسي العالمي جلسة التداول مرتفعة 89 سنتاً، أو 2.1%، لتسجل عند التسوية 43.08 دولار للبرميل. وصعدت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم أغسطس، وهي العقود الأكثر نشاطاً في جلسة يوم الاثنين، 90 سنتاً أو 2.3%، لتبلغ عند التسوية 40.73 دولار للبرميل. وتلقت الأسعار دعماً من بيانات أشارت إلى أن عدد حفارات النفط العاملة في الولايات المتحدة وكندا، وهو للإمدادات مستقبلاً، هبط إلى مستوى منخفض جديد الأسبوع الماضي. وقفزت عقود برنت والخام الأمريكي كليهما حوالي 9% الأسبوع الماضي بدعم من تعافي الطلب على الوقود مع تخفيف إجراءات العزل العام واستئناف النشاط الاقتصادي. ويلقى النفط دعماً أيضاً من احتمال امتثال أكبر لأوبك وحلفائها، فيما يعرف بمجموعة أوبك+، بتخفيضات إنتاجية منسقة لموازنة السوق.

الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



شهد العالم دورة تراجع وكساد اقتصادي هي الأسوأ منذ عقد الثلاثينيات من القرن الماضي. إن معدلات النمو لعام 2009 سوف تكون سالبة حسبما يرى صندوق النقد الدولي (IMF)، وهناك تقديرات بأن تكون في حدود -1.3%، وإذا نظرنا إلى الدول الاقتصادية الرئيسية الصناعية فسوف نرى تراجعها واضحاً. فمثلاً، ستكون الولايات المتحدة الأمريكية (-2.5%) وأوروبا 3.5% واليابان 5%، كما أن كوريا الجنوبية ومعظم الدول الصناعية يتوقع أن تشهد معدلات نمو سالبة أيضاً هذا العام. أما الدول النامية الكبرى؛ مثل الصين والهند والبرازيل وغيرها من الدول النامية، فإن معدلات النمو فيها ستبقى إيجابية. لقد تم الحديث كثيراً عن الأزمة وأسبابها في مختلف أنحاء العالم، ويمكن الإشارة إلى بعض الأسباب الرئيسية في هذا المجال:

السبب الأول والمهم هو عمليات التوريق التي قامت بها المصارف العالمية الرئيسية للقروض العقارية والاستهلاكية. وما حدث أن مصارف الاستثمار العالمية قامت بجمع القروض العقارية والاستهلاكية، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم دمجها ولصق بعضها ببعض، ليكون منها هؤلاء منتجاً جديداً بيع بشكل أوراق أو مشتقات مالية لمستثمرين في كل أنحاء العالم.

السبب الثاني هو ضعف الرقابة؛ حيث لم يكن هناك رقابة فاعلة على عملية التوريق، سواء من قبل المصارف المركزية أو هيئات رأس المال أو شركات التقويم. كما أن العديد من الرؤساء التنفيذيين للمصارف العالمية لم يكونوا على دراية كاملة بالمخاطر المرتبطة بهذه الأوراق، وأهم هذه المخاطر هي «المخاطر المنهجية»، وهي تضرب الأسواق كافة أو المتعاملين في السوق مرة واحدة.

السبب الثالث هو ظهور أدوات مالية جديدة تعرف بالمشتقات المالية والهدف منها مساعدة المستثمر والمستورد على إدارة المخاطر. فمثلاً، تقوم شركات الطيران التي تريد أن تحمي نفسها من مخاطر ارتفاع أسعار النفط بدخول الأسواق الآجلة لشراء النفط عند سعر معين.

السبب الرابع هو نظام الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يشجع على الاقتراض والاستهلاك، فالمستهلك الأمريكي هو محرك النمو الاقتصادي العالمي؛ إذ يمثل الاستهلاك

نهاء 70% من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي، في حين أن الاقتصاد الأمريكي يشكل 25% من الاقتصاد العالمي.

معدلات النمو الاقتصادي في دول الخليج العربية

لقد تراجع إجمالي إنتاج أوبك بعد أن قرر الأعضاء تقليص حجم الإنتاج بنحو 2.5 مليون برميل يومياً، وهذا ما سيتحقق غالباً من تقليص إنتاج المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والكويت. إن دول الخليج ستقوم بخفض إنتاجها من النفط هذا العام 2009 تماشياً وقرار منظمة أوبك في هذا الخصوص، فالمملكة العربية السعودية ستقلص إنتاجها، وسينعكس ذلك على معدلات النمو الاقتصادي لديها، والتي يتوقع أن تكون سالبة هذا العام في حدود 1.5%، وستكون كذلك في الكويت سالبة 1.8%، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة ستكون إيجابية 1.5%، أما سلطنة عُمان ومملكة البحرين فستكون في حدود 1.5% لكل منهما.

إن إجمالي الفائض في الحساب الجاري لدول مجلس التعاون للدول الست كان في حدود 340 مليار دولار عام 2008، وهو قريب جداً من فائض الحساب الجاري للصين، وأكبر من

أن الإقراض غير المصرفي تقلص بشكل كبير، فأسواق السندات والصكوك ما زالت ضعيفة، ومؤسسات تمويل الاستهلاك والعقارات قلصت كثيراً من أعمالها.

وفي الختام لابد من الإشارة إلى بعض الملاحظات التي يجب أخذها بالاعتبار عند تطوير استراتيجية الخروج من الأزمة:

- أولاً: لقد أظهرت هذه الأزمة مدى أهمية وجود سوق متطورة للسندات والصكوك والأوراق المالية، والتي يمكن أن توفر التمويل المطلوب للشركات عندما تتشدد المصارف في الإقراض.

- ثانياً: ضرورة إعطاء المصارف المركزية في دول المنطقة مهام إضافية تشمل الإشراف والمراقبة على كافة عمليات الإقراض، بغض النظر عن يقوم بهذا النشاط، سواء المصارف أو شركات الوساطة أو صناديق الاستثمار أو غيرها، والتنسيق الكامل مع هيئات أسواق رأس المال في هذا المجال.

- ثالثاً: لقد أصبح واضحاً أن القطاع العام سيلعب دوراً أكبر على الساحة الاقتصادية عربياً وعالمياً، وثمة عودة درامية للحكومات لتكون لاعباً أساسياً في الأسواق، فبدلاً من أن تكون المقرض الذي تلجأ إليه المصارف والشركات عندما تسوء الأحوال ستصبح الحكومات المقرض والمالك الرئيسي لهذه الشركات.

- رابعاً: المطلوب من إدارة الشركات خلال المرحلة القادمة الحفاظ على بقاء الشركة وعلى موقعها في السوق وحمائتها من الإفلاس، وليس بالضرورة تعظيم العائد على رأس المال. هنا تظهر أهمية التركيز على إدارة المخاطر ووضع مؤشرات لها تأخذ كافة أنواع المخاطر في الحسبان، وتضع سقفاً للخسارة، وتنظر في ضبط النفقات وتوفير التمويل المطلوب، وتضع خطة عمل في حال ساءت الأحوال أو ارتفعت المخاطر.
- خامساً: من المستبعد حصول إفلاسات لمصارف خليجية، غير أنه من الأهمية بمكان حدوث اندماجات بين المصارف، وذلك لزيادة قدرتها التنافسية وخفض مصاريفها، وزيادة حصتها السوقية، وتقليل حجم المخاطر التي تتعرض لها، من خلال توزيع أعباء الخسائر وانخفاض الأرباح.

- وأخيراً، لا بد من توفير المزيد من الشفافية، سواء فيما يتعلق بالسياسات المالية والنقدية المتبعة، أو توفير المعلومات عن الأداء الاقتصادي ومستوى المديونية الداخلية والخارجية، والتغيير في غلاء المعيشة أو معدلات البطالة ضمن غيرها من الإحصاءات بشكل دوري ومن دون تأخير.

فائضي الحساب الجاري لألمانيا واليابان مجتمعين، ويتوقع أن يتحول هذا الفائض إلى عجز بحدود 2 مليار دولار هذا العام.

ويبقى وضع دول الخليج أفضل من وضع غيرها بسبب الاحتياطيات المالية الضخمة لديها، وهناك صناديق الثروة السيادية بموجودات تفوق 1.2 ترليون دولار بنهاية عام 2008 يعود نصفها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

المصارف الخليجية

تأثرت المصارف الخليجية بشكل غير مباشر بالأزمة العالمية بسبب شح السيولة العالمية، واعتماد بعض مصارف دول المنطقة على الاقتراض من سوق الودائع بين البنوك. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، وصلت نسبة القروض إلى الودائع إلى حدود 120، وتم تمويل فائض الإقراض هذا عن طريق المصارف الأجنبية التي كانت على استعداد تام لتقديم الائتمان لهذه المصارف حتى يتم استثمارها داخلياً. وما حدث أن المصارف العالمية هي الأخرى تمرّ بمرحلة «خفض المديونية» فأصبحت مضطرة إلى تقليص إقراضها للمصارف.

وتضرر أيضاً القطاع العقاري في دول المنطقة، بسبب تراجع الأسعار، وتقلص الائتمان المصرفي المقدم لتمويل شركات الإنشاء وشركات التطوير العقاري، كما أن الطلب على الاقتراض من قبل المستهلك تراجع أيضاً بشكل واضح. وكانت نسبة التمويل العقاري في الخليج عالية، فقد وصلت في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى 21% من إجمالي القروض عام 2008، وإلى 20% في الكويت، وإلى 10% في المملكة العربية السعودية.

السؤال الذي يطرحه الجميع الآن: هل وصلنا إلى قاع دورة

الهبوط العالمية؟

هناك بعض الدلائل التي تشير إلى شيء من التحسن، غير أنها ما زالت بؤادر أولية أثرت بشكل إيجابي في الأسواق المالية العالمية والإقليمية، فقد ارتفعت أسعار الأسهم خلال إبريل حيث سجل مؤشر ستاندرد آند بورز للسوق الأمريكية زيادة في حدود 30% من أدنى مستوى وصل إليه في 9 مارس 2009. غير أن عملية التصحيح هذه قد تعود وتنعكس. فخلال 1929-1932، سجلت سوق الأسهم الأمريكية أربعة ارتفاعات تصحيحية، زادت كل منها على 20%، لتعود بعدها الأسعار للانخفاض إلى المستويات السابقة.

ويبدو أن دورة الركود الحالية سوف تكون أطول مما يعتقدده الكثيرون. فما زالت المصارف متشددة في منح الائتمان، كما



أبرز محطات المسار السياسي في ليبيا

